Derna University Journal of Humanities and Social Sciences, Vol. 4, Issue 7, March 2026.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Derna University Journal of Humanities and Social Sciences (DUJHSS)
Source Homepage: https://dujhss.uod.edu.ly
P-ISSN: 2959-6475 | E-ISSN: 2959-6483 | Impact Factor: 0. 84
https://doi.org/10.58987/dujhss.v4i7.240

دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

"دراسة ميدانية على موظفي المصارف التجارية ومراجعي ديوان المحاسبة داخل نطاق مدينة بنغازي"

أ.أشرف محمد الفارسي
محاضر مساعد بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي
ashraf.mohammed@uob.edu.ly□

تاريخ الاستلام: 2025/11/08 ؛ تاريخ القبول: 2026/01/21 ؛ تاريخ النشر: 2026/03/02

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وذلك من وجهة نظر موظفي المصارف التجارية، ومراجعي ديوان المحاسبة فرع بنغازي، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استمارة الاستبيان لتجميع البيانات، وبلغ عدد الاستمارات الموزعة (60) استمارة، تم تحليلها ومعالجتها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن للآليات المحاسبية لحوكمة الشركات دور فعال وبارز في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وأن هذه الآليات مكملة لبعضها البعض، وأن آلية لجنة المراجعة من أهم الآليات المحاسبية للحوكمة، كما توصلت الدراسة أيضا إلى وجود فروقات معنوية بين إجابات طرفي مجتمع الدراسة، تعزى أو تنسب إلى جهة عمل المشارك، وأوصت الدراسة بضرورة قيام مصرف ليبيا المركزي والجهات التشريعية في الدولة بتطوير القوانين والتشريعات لمعالجة الثغرات في التشريعات الحالية، وتكوين لجان تابعة للمصرف المركزي تكون مهمتها متابعة أداء المصارف التجارية، والتأكد من تفعيل الآليات المحاسبية للحوكمة بالشكل الذي يضمن الحصول على أفضل النتائج في هذا القطاع الحيوي.

الكلمات المفتاحية:

الآليات المحاسبية، الحوكمة، المحاسبة الإبداعية.

The Role of Corporate Governance Accounting Mechanisms in Reducing Creative Accounting Practices

"A Field Study on Commercial Bank employees and Audit Bureau Auditors in the City of Benghazi"

Ashraf Mohammed Al-Farsi
Accounting Department, Faculty of Economics, University of Benghazi

Received :08/11/2025 Accepted: 21/01/2026 Published: 02/03/2026

Abstract

This study aimed to identify the role of accounting mechanisms for corporate governance in reducing creative accounting practices, from the point of view of commercial bank employees, and the auditors of the Audit Bureau Benghazi branch, where the study approved the descriptive analytical approach, the questionnaire for data collection was used, and the number of distributed forms (60) forms was used Its analysis and processing using the statistical package (SPSS), and the study reached a set of results, the most important of which is that the accounting mechanisms of the aforementioned corporate governance have an effective and prominent role in reducing creative accounting practices, and that these mechanisms are complementary to each other, and that the mechanism of the review committee is one of the most important accounting mechanisms for governance, and the study also reached the presence of moral differences between the answers of the two sides of the study community, attributed or attributed It is attributed to the participant's work, and the study recommended that the Central Bank of Libya and the legislative bodies in the country develop laws and legislations to address gaps in the current legislation, and to form committees affiliated with the central bank whose task is to follow up the performance of commercial banks, and to ensure that the accounting mechanisms of governance in a manner that guarantees obtaining the best financial results in this vital Sector..

Keywords

Accounting mechanisms, governance, creative accounting.

© The Author(s) 2026. This article is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4)

أولا: الإطار العام للدراسة:

1.1 المقدمة ومشكلة الدراسة:

تعتمد المحاسبة كما هو معروف على مجموعة من المبادئ والسياسات والطرق التي تتسم بالمرونة، والتي تترك مجالا للاختيار والتقدير الشخصي، الأمر الذي جعل إدارات بعض الشركات والمؤسسات المالية المختلفة تستغل هذه الفجوة للتلاعب في مخرجات النظام المحاسبي وذلك عن طريق استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، فالعديد من الانهيارات التي حدثت في السابق كانت نتيجة لهذه الممارسات، ولعل أبرزها ما حدث لشركتي انرون (Enron) وآرثر أندرسون (Arthur Anderson) عام 2001، وأيضا انهيار شركة وورلد كوم (World Com) عام 2002 م،(جريرة وآخرون، 2015). حيث بينت دراسة كل من (المعتاز،2008) و(سعيدة، 2021) أن من أهم أسباب هذه الانهيارات هو استخدام تلك الشركات لأساليب المحاسبة الإبداعية كوسيلة منها لحجب الرؤية عن النتائج الفعلية لأعمالها، وتغليب مصلحة الإدارة على مصلحة الشركة والمساهمين، وذلك بإعطاء نتائج مخالفة للواقع، لتضليل المستثمرين دون خرق القوانين والمعايير المحاسبية، وبالتالي أصبح لزاما وجود نظام رقابة فعال يضمن ويراعي حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة، ولعل أبرز هذه الأنظمة هو نظام حوكمة الشركات الذي يعد نظاما يسعى إلى ضمان حقوق الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين على حد سواء.

وحيث أن القطاع المصرفي يعتبر أحد أهم القطاعات المالية في الاقتصادين المحلي والدولي، حيث يلعب هذا القطاع دورا بارزا وهاما في التنمية والاستقرار المالي والاقتصادي للدول، ولما كان لهذا القطاع هذه الأهمية الواضحة فإنه وبطبيعة الحال لا يمكن أن يخلو من المخاطر التي ينطوي عليها طبيعة عمل هذا القطاع، فالقطاع المصرفي يتعامل مع مجموعة من الأطراف التي تسعى إلى ضمان حقوقها، شأنها شأن الإدارة في ذلك، ما يعني ضرورة وجود نظام يعمل على تحقيق هذا الهدف وهذه الغاية بكل شفافية، دون تفضيل لطرف على آخر.

وبناء على ما سبق فإن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة دور الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية داخل نطاق مدينة بنغازي، وذلك بالإجابة على السؤال الرئيس للدراسة وهو:

ما هو دور الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية داخل نطاق مدينة بنغازي؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

2- ما هو دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

3- ما هو دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

2.1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- **دراسة بن محمد (2017)** بعنوان دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث تكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين والخارجيين، وبينت نتائج الدراسة أن حوكمة الشركات تلعب دورا مهما ومحوريا في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية، كما بينت الدراسة أيضا أن انتشار وتنوع أساليب المحاسبة الإبداعية من الأسباب الرئيسية لعدم الموثوقية في البيانات المالية.
- **دراسة باناصر والصائغ (2020)** بعنوان دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بشركات قطاع الاتصالات بالرياض، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، التي وزعت على عينة الدراسة المكونة من أعضاء لجنة التدقيق والمدققين الداخليين والمحاسبين في شركات قطاع الاتصالات بمدينة الرياض، وتوصلت الدراسة إلى أن تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات المتمثلة في لجان التدقيق والمدققين الداخليين والخارجيين يساهم بشكل كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- **دراسة قمان وطحاح (2022)** والتي كانت بعنوان دور آليات الحوكمة المؤسسية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية للمؤسسات الاقتصادية، حيث تكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين

والخارجيين والمحاسبين، وخلصت الدراسة إلى أن الحوكمة المؤسسية نظام متكامل تقوم عليه الإدارة السليمة لضمان حقوق أصحاب المصالح والتي تعمل على الحد من إدارة الأرباح.

- **دراسة جموعي وآخرون (2022)** والتي كانت بعنوان أثر آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية رؤية مهنية، حيث أجريت الدراسة على عينة من ممارسي مهنة المحاسبة بالجزائر، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لآليات الحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير التشريعات والقوانين الخاصة بأخلاقيات مهنة المحاسبة، وتفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات وحث الشركات على تطبيقها والالتزام بها.
- **دراسة نصيرة وعمر (2022):** والتي كان هدفها معرفة دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في بعض الشركات المسعرة في البورصة بالجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن آليات حوكمة الشركات في الشركات المسجلة ببورصة الجزائر تساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، كما أوصت الدراسة بضرورة مواكبة ما يصدر من قوانين وتشريعات مهنية من شأنها أن تسهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- **دراسة العجيلي (2023)** والتي كانت بعنوان دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، من وجهة نظر أكاديميي ومهني المحاسبة في مدينة مصراتة، وتم استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، وخلصت الدراسة إلى أن لركائز حوكمة الشركات دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال لجان التدقيق والإفصاح المحاسبي والتدقيق الخارجي، وأيضا أوصت الدراسة بزيادة الوعي بضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة.
- **دراسة الغريب (2024)** والتي هدفت إلى معرفة الدور الذي تلعبه الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية في مدينة الزاوية الليبية، واستعمل الباحث استمارة الاستبيان التي وزعت على عينة من العاملين بالمصارف التجارية بمدينة الزاوية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، كما توصلت الدراسة أيضا إلى نتيجة مفادها أن لجان المراجعة الداخلية تقوم بدور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

3.1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بالنظر إلى الدراسات السابقة سالفة الذكر نجد أنها تختلف عن الدراسة الحالية من حيث مجتمع وعينة الدراسة، ففي حين أن أغلبها تناول موضوع الدراسة من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين وممارسي مهنة المحاسبة بشكل عام، كما في دراسة كل من (بن محمد، 2017) و(قمان وطحاح، 2022) و(جموعي وآخرون، 2022) و(العجيلي، 2023)، أو أنها تناولت الموضوع من وجهة نظر العاملين في الشركات (صناعية أو خدمية أو مدرجة بالبورصة) كدراسة (باناصر والصائغ، 2020) ودراسة (نصيرة وعمر، 2022)، وبالتالي فإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة من حيث بيئة ومجتمع الدراسة، حيث سيتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية داخل نطاق مدينة بنغازي، بالإضافة إلى مراجعي ديوان المحاسبة كجهة رقابية خارجية (من خارج القطاع المصرفي)، وذلك لإعطاء نتائج أكثر موضوعية وبعيدة عن التحيز، وستتم المقارنة بين نتائج طرفي مجتمع الدراسة، وهو مالم يتم التطرق له في الدراسات السابقة.

4.1 حدود الدراسة:

من الناحية المكانية اقتصرت الدراسة على المصارف التجارية داخل نطاق مدينة بنغازي، ومن الناحية الموضوعية فقد تم تناول الآليات المحاسبية للحوكمة والمتمثلة في (لجان المراجعة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية) كونها تعد حجر الزاوية للنظام الرقابي، فهي تمثل أركان الرقابة المحاسبية للمنشآت، وهي أدوات تطبيقية تنفيذية، وتم تجاهل آلية معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات كونها تمثل جانبا تشريعيا وتنظيميا وبالتالي فهي ليست ضمن نطاق هذه الدراسة من الناحية العملية، وسيتم الاكتفاء بالتطرق لها في الجانب النظري.

5.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس وهو معرفة الدور الذي تلعبه الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وذلك عن طريق تحقيق الأهداف الفرعية المتمثلة في معرفة دور كل من (لجان المراجعة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية) في الحد من هذه الممارسات في المصارف التجارية داخل نطاق مدينة بنغازي.

6.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها امتدادا لجهود الباحثين في معرفة الوسائل والسبل اللازمة للحد من كل الممارسات المحاسبية الخاطئة، والتي تسببت في انهيار العديد من المؤسسات المالية، خصوصا في ظل كبر حجم المؤسسات وتوسعها وكثرة عملياتها، الأمر الذي جعل مهنة المراجعة بنوعيها (الداخلية والخارجية) لا تخلو من المخاطر ، وبالتالي فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في إمكانية تقديم وسيلة أخرى من وسائل الحد من التلاعب والتحريف في القوائم المالية في قطاع حيوي وهام كالقطاع المصرفي.

7.1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية داخل نطاق مدينة بنغازي، حيث تم استهداف الموظفين في الإدارات الرئيسية وإدارات الفروع، وذلك في أقسام المحاسبة والمراجعة، وأعضاء لجان المراجعة بالمصارف، ونظرا لبعض العوائق التي واجهت الباحث فقد تم توزيع الاستبيان على أربعة فروع لكل مصرف من المصارف محل الدراسة، وهي: الوحدة، الجمهورية، الصحاري، والمصرف التجاري الوطني، حيث بلغ حجم المجتمع في هذه الفروع 64 مفردة، ويرجع السبب في هذا الاختيار إلى كبر حجم هذه المصارف في القطاع المصرفي الليبي من ناحية رأس المال، وكبر حجم الأصول والودائع والائتمان من ناحية أخرى، وذلك حسب تقرير إدارة البحوث والإحصاء التابعة لمصرف ليبيا المركزي عن أهم التطورات في البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية عن الفترة 2008 إلى 2016 م. كما يتكون مجتمع الدراسة أيضا من مراجعي ديوان المحاسبة فرع بنغازي وتحديدا من سبق لهم مراجعة حسابات مصارف تجارية ضمن قسم الرقابة على النشاط الاقتصادي، حيث كان حجم المجتمع لهذه الفئة 20 مراجعا حسب المعلومات التي تحصل عليها الباحث من موظفي الديوان بفرع بنغازي.

8.1 منهجية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة دراسة وصفية، تهدف إلى وصف ظاهرة معينة وهي ممارسات المحاسبة الإبداعية، وبالتالي فإن هذه الدراسة ستعتمد المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيقوم الباحث بتحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق استمارة الاستبيان عبر برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

ثانيا: الإطار النظري للدراسة:

قبل أن نتناول الآليات المحاسبية للحوكمة، وجب التعريج على مفهوم حوكمة الشركات.

1.2 مفهوم حوكمة الشركات:

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة للمصطلح الانجليزي (governance)، وعرفها مجمع اللغة العربية على أنها " أسلوب ممارسة سلطة الإدارة الرشيدة" (قمان وطحاح،2021، ص 499).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) فقد أوردت تعريفا للحوكمة عام 1999 م على أنها "مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة ".

كما تعرف أيضا على أنها " نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية، عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها، فهي مجموعة من القواعد والقوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من جهة أخرى (سليمان، 2006، ص 15، 16).

2.2 مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي:

نتيجة للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات سعت العديد من المنظمات والهيئات الدولية إلى وضع مجموعة من المبادئ والقواعد والإرشادات وذلك لتنظيم ممارسة حوكمة الشركات، ومن أبرز هذه المنظمات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) والتي حددت مجموعة من المبادئ لحوكمة الشركات عام 1999 م، وقامت بتعديلها عام 2004 م، وتمثلت هذه المبادئ في الآتي (الآغا، 2011):

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يعني هذا المبدأ أن يشجع إطار حوكمة الشركات على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع حكم القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، وأن يتم وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، وأن تكون لدى هذه الجهات النزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية (خطيب،2012).

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين: يوفر هذا المبدأ الحماية للمساهمين، ويسهل عليهم ممارسة حقوقهم، ويكون ذلك بأن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في تسجيل الأسهم بطرق مضمونة، والحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب، والمشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين، وانتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، وأن يكون لهم نصيب من أرباح الشركة، وأن تكون لهم الحرية في نقل وتحويل ملكية الأسهم (الربيعي وراضي، 2018).

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين: ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أيضا أن تتاح الفرصة لكل المساهمين للحصول على تعويض عند انتهاك حقوقهم، وأن تكون لكافة الأسهم نفس الحقوق، وأن يتمكن كل المستثمرين من الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة السلاسل وطبقات الأسهم قبل أن يقوموا بالشراء، كما يوفر هذا المبدأ أيضا الحماية لمساهمي الأقلية من استغلال المساهمين أصحاب النسب الحاكمة (حسناء، 2020).

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح: ينص هذا المبدأ في إطار حوكمة الشركات على ضمان حقوق أصحاب المصالح والمتمثلة في ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون، وإتاحة الفرصة لهم للحصول على تعويضات مناسبة عند انتهاك حقوقهم، وأيضا السماح لهم بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة (النسر ومفتاح، 2022).

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية: يقصد بالإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات ضمان القيام بالإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك الأداء المالي وحقوق الملكية وحوكمة الشركات، كما ينبغي أن يتضمن الافصاح ولا يقتصر على: النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة، وأهداف الشركة، والملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت، وسياسات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، والعمليات المتصلة بأطراف من داخل الشركة، وعوامل المخاطرة المتوقعة (بوخمادة،2014) .

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة: يؤكد هذا المبدأ على أن مجلس الإدارة يجب أن يطبق معايير أخلاقية عالية، وأن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في الشركة، وأن يضمن التوجيه

والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، وأنه يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة، بما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين، وينبغي على مجلس الإدارة أيضا أن يقوم بوظائف رئيسية تتضمن استعراض وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسية (الأغا، 2011).

3.2 الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات:

سنركز في هذا الجزء على الآليات المحاسبية للحوكمة، والتي تشتمل على:(باناصر والصائغ، 2020):

1.3.2 لجان المراجعة: تعد لجان المراجعة من أهم أدوات الرقابة على الشركات، وهي نقطة الارتكاز التي يعتمد عليها كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمراجعين الداخلي والخارجي، فهي تقوم بالرقابة على أداء المراجع الداخلي ودعم استقلاليته، والتدخل في حال عدم التوافق بين الإدارة العليا والمراجع الخارجي، وبالتالي فإن مهمة لجان المراجعة في الشركة هي مساعدة الإدارة في القيام بدورها المنوط بها بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى دعم المراجعين الداخلي والخارجي، وتحسين أداء الرقابة الداخلية، وضمان الإفصاح والشفافية للحصول على تقارير مالية ذات جودة ومصداقية، ما يعني ضمان حقوق كل الأطراف داخل الشركة، لذلك فهي تعتبر من أهم الركائز لتفعيل حوكمة الشركات (بن محمد، 2017).

2.3.2 المراجعة الداخلية:

تساعد المراجعة الداخلية في تقييم وقياس كفاءة نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة، فهي تمثل خط الدفاع الأول أمام كل الممارسات الخاطئة، وبالتالي فإن نجاح الشركات ونموها وتطورها يقاس بالدرجة الأولى بكفاءة نظام الرقابة الداخلية فيها، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين العمليات الداخلية للمنشأة، وإدارة المخاطر بشكل جيد، وإنتاج معلومات محاسبية تتسم بالمصداقية والموثوقية لكل مستخدميها (جريرة وآخرون، 2015). ويتمثل دور المراجعة الداخلية كآلية من آليات الحوكمة في العمل بكل الإجراءات القانونية والتنظيمية وخاصة المحاسبية منها على إعداد تقارير مالية تتسم بالمصداقية ويعتمد عليها في اتخاذ القرارات، وتفعيل آليات الرقابة على إعداد وعرض التقارير المالية (بوزوينة ودرواسي، 2017، ص 224، نقلا عن العبيدي، وآخرون، 2019).

3.3.2 المراجعة الخارجية:

تعتبر المراجعة الخارجية ركنا هاما وأساسيا في نظام حوكمة الشركات، وفي أي نظام مؤسسي، فالمراجع الخارجي يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية بالشركة، وتقييم النظم والإجراءات المتبعة من قبل المراجعين الداخليين، كما بين ذلك معيار المراجعة (SAS 65) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، والذي نص على أن يأخذ المراجع الخارجي بعين الاعتبار وظيفة المراجع الداخلي عند التخطيط لعملية المراجعة، وعند قيام المراجع الخارجي بإعطاء رأيه الفني المحايد والمصادقة على عدالة القوائم المالية، يزيد ذلك من درجة الاعتماد على هذه البيانات، ما يضفي صفة الثقة والطمأنينة لدى مستخدمي البيانات المالية (بن يوسف وكمال، 2019).

4.3.2 معايير المحاسبة والمراجعة:

تعد معايير المحاسبة والمراجعة بمثابة العمود الفقري والركن الأساس في تفعيل حوكمة الشركات، فهي تحث الشركات والمؤسسات المالية المختلفة على اتباع القواعد السليمة للمحاسبة والمراجعة طبقا للمبادئ والمعايير المقبولة والمتعارف عليها، والتي تنص عليها أخلاقيات المهنة، بما يسهم في تحسين أداء المؤسسات المالية المختلفة، وضبط الممارسات المهنية لضمان جودة التقارير المالية (أبو العطا، 2006).

ثالثا: الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية:

1.3 مفهوم المحاسبة الإبداعية: تعود بدايات استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث مرت العديد من الشركات والمؤسسات المالية بفترة ركود أثرت على نتائج أعمالها، وجعلها تلجأ إلى تحسين هذه الأعمال، بابتداع نتائج موضوعة حسب رغبة الإدارة ولا تعبر عن الواقع، مستغلة بذلك تنوع البدائل والطرق والسياسات المحاسبية.

وعرفها (Oriol et.al,1999) بأنها " وصف عام لعملية التلاعب في التقارير المالية لتحقيق هدف خفي، وهي عملية يستخدم بواسطتها المحاسبون معرفتهم بالمبادئ والقواعد المحاسبية، والثغرات الموجودة فيها للتلاعب في قيم الحسابات المتعلقة بالمنشآت.

كما عرفها (حماد، 2011، ص 77) على أنها "نشاط دوافعه تضليل المستثمرين أو تغير انطباعاتهم بقيام الإدارة بعرض ما تريد رؤيته من جانب المستثمرين وبتقديم الصورة التي يريدونها مثل شكل الربح المتزايد أو المستقر".

كما عرفها (Smith,2015,P25) على أنها " استعمال أو استخدام الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المألوفة، وذلك باستعمال أساليب حديثة ومعقدة ومبتكرة للحصول على امتياز للدخل أو الممتلكات أو الموجودات أو الخصوم ".

ويرى الباحث تأسيسا على ما سبق أن المحاسبة الإبداعية هي شكل من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يستغل الثغرات الموجودة في القوانين والقواعد المحاسبية، بهدف رسم صورة غير الصورة الحقيقية عن أداء الشركة، لتحقيق منافع آنية أو مستقبلية حسب رغبة ممارسها، وبالتالي فهي تتنافى تماما وأخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة التي تتطلب الالتزام بشرف المهنة وعدم التلاعب والتحريف في كل مخرجات النظام المحاسبي.

2.3 دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية:

لخص كل من (Mulford & Comiskey,2002) دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في النقاط التالية:

- التأثير الإيجابي على سمعة الشركة وسعر أسهمها في السوق.
- زيادة وضمان الاقتراض من المصارف.
- لغايات التهرب الضريبي.
- لغايات الحصول على تصنيف مهني متقدم.
- زيادة حصول المديرين على المكافآت والحوافز المرتبطة بنتائج الأعمال.

3.3 دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

يهدف نظام حوكمة الشركات إلى ضمان حقوق جميع الأطراف، وإحكام الرقابة على مجلس الإدارة، وضمان عدم هيمنة طرف أو أكثر داخل المؤسسة على القرارات الإدارية والمالية من أجل تحقيق مكاسب لطرف على حساب آخر، وللوصول إلى هذه الأهداف لا بد من تفعيل دور الحوكمة بشكل يضمن لجميع الأطراف حقوقهم،

فكل الشركات والمؤسسات المالية تسعى إلى تحقيق أهدافها ورفع مستوى أدائها، وضمان حقوق مساهميها، في ظل نظام حوكمة الشركات عن طريق تطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة، وذلك كوسيلة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (سناده وإبراهيم، 2017).

1.3.3 دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

تعد لجان المراجعة إحدى أهم الآليات المحاسبية في حوكمة الشركات، وذلك بالنظر إلى طبيعة المهام والمسؤوليات المنوطة بها، فهي تتولى مهمة الإشراف والرقابة على التقارير المالية التي تصدر عن الإدارة، إضافة إلى دورها الواضح في دعم استقلالية المراجع الخارجي، ودراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية بالشركة، كما تقوم أيضا بدعم وتفعيل دور المراجعة الداخلية (باناصر، والصائغ، 2020). ومتى ما قامت لجان المراجعة بهذه الأدوار بالشكل الصحيح فإنه ومن دون شك سينعكس ذلك بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية.

2.3.3 دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

يكمن الدور الرئيس للمراجع الداخلي في التحقق والتأكد من الثبات في تطبيق السياسات والإجراءات المحاسبية داخل الشركة، ومعرفة أسباب التغيير إن وجدت، وأثر هذا التغيير على القوائم المالية انطلاقا من مبدأ الإفصاح والشفافية، كما يقوم المراجع الداخلي بمراجعة التقديرات المحاسبية للإدارة ومدى توافقها مع القيم الأخلاقية، ولضمان القيام بهذا الدور الفعال يجب أن يتوفر للمراجع الداخلي كل الإمكانات التي تمكنه من أداء مهامه على أكمل وجه، كما يجب أن يراعى عند اختيار المراجعين الداخليين الكفاءة العلمية والعملية، والتأكد من التزامهم بقواعد وسلوك وأخلاقيات المهنة، وحصولهم على أعلى قدر من الاستقلالية (سناده، وإبراهيم، 2017).

3.3.3 دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

يعد دور المراجع الخارجي جوهريا وفعالا في نظام حوكمة الشركات، ووسيلة مهمة في كشف أساليب المحاسبة الإبداعية، فالمراجع الخارجي يتأكد قدر المستطاع من أن البيانات المالية المقدمة من قبل الإدارة قد تم تقديمها وفقا للأسس والمعايير المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، وبالتالي يضمن جودة المعلومات المحاسبية، والشفافية والمصداقية في التقارير المالية، ويقدم تقريرا عما إذا كانت هذه التقارير تمثل المركز

المالي ونتائج أعمال الشركة عن الفترة الزمنية محل المراجعة، ويصادق على ذلك، ما يبعث روح الطمأنينة لدى مستخدمي البيانات المالية، وبالتالي تقليل فرص التلاعب والتحايل المحاسبي، ولضمان ذلك يجب على المراجع بذل العناية المهنية اللازمة التي تنص عليها معايير المراجعة (جريرة وآخرون، 2015).

رابعا: الجانب الميداني للدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد تم استخدام مقياس (ليكرت) الخماسي لقياس استجابات المستجيبين لفقرات الاستبيان، حيث تم تحديد المدى بطرح أكبر قيمة للمقياس من أقل قيمة (5−1= 4) ومن ثم تقسيم المدى على أكبر قيمة وهي 5 (5−1÷5= 0.80) و تضاف هذه القيمة إلى قيمة المقياس للحصول على مدى مستوى المؤشر كما يلي بالجدول (1) أدناه:

جدول (1) تصنيف مقياس ليكرت الخماسي

مدى مستوى المؤشر	من 1 إلى أقل من 1.8	من 1.8 إلى أقل من 2.6	من 2.6 إلى أقل من 3.4	من 3.4 إلى أقل من 4.2	من 4.2 إلى 5
مستوى الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

1.4 عدد الاستمارات الموزعة والمستردة:

جدول (2) الاستمارات الموزعة والمستردة والمفقودة

البيان	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة	الاستمارات المفقودة
العدد	**60**	55	5
النسبة	**%100**	%92	%8

2.4 توزيع المشاركين حسب نسب البيانات الشخصية:

يتضح من الجدول (3) أن نسبة الذكور في العينة كانت أكبر من نسبة الإناث، حيث بلغت نسبة الذكور (72%) بينما كانت نسبة الإناث (28%).

جدول (3) متغير الجنس

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة %
النوع	ذكر	40	%72
	أنثى	15	%28
	المجموع	55	%100

وبالنظر إلى جدول (4) يتضح أن المؤهل العلمي (بكالوريوس) حاز على أعلى نسبة (40%)، فيما كانت نسبة (27%) لمن يحملون درجة الماجستير، أما حملة درجة الدكتوراة فكانت نسبتهم (20%).

جدول (4) متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	دكتوراة	ماجستير	بكالوريوس	مؤهل آخر
التكرار	11	15	22	7
النسبة %	%20	%27	%40	%13

ويبين الجدول (5) أن نسبة (69%) للمشاركين المتخصصين في المحاسبة، فيما كانت نسبة (15%) للمتخصصين في التمويل والمصارف، في حين بلغت نسبة المتخصصين في إدارة الأعمال (11%)، ونسبة (5%) لمن لهم تخصص آخر غير التخصصات المذكورة.

جدول (5) متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	محاسبة ومصارف	تمويل	إدارة أعمال	تخصص آخر
التكرار	38	8	6	3
النسبة %	%69	%15	%11	%5

يتضح من الجدول رقم (6) أن النسبة الأكبر كانت لمن خبرتهم أقل من 5 سنوات، بنسبة بلغت (29%)، في حين كانت النسبة الأقل لمن خبرتهم من 15 سنة فأكثر بنسبة بلغت (19%).

جدول (6) متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	من 10 إلى أقل من 15 سنة	من 15 سنة فأكثر
التكرار	16	15	14	10
النسبة	%29	%27	%25	%19

وبالنظر إلى الجدول رقم (7) يتضح لنا أن ما نسبته (71%) من المشاركين هم من موظفي المصارف التجارية، سواء كانوا موظفي إدارات رئيسية أو فروع، أما البقية فهم من مراجعي ديوان المحاسبة فرع بنغازي بنسبة بلغت (29%).

جدول (7) متغير جهة العمل

جهة العمل	إدارات رئيسية	فروع مصارف	مراجعي ديوان المحاسبة	المجموع
العدد	12	27	16	55
النسبة	%22	%49	%29	%100

كما بين الجدول رقم (8) أن النسبة الأكبر لمتغير الوظيفة كان لوظيفة المحاسب بنسبة بلغت (38%)، ثم جاءت وظيفة المراجع الداخلي بنسبة (21%)، في حين كانت النسبة الأقل لمدراء الفروع بنسبة (11%).

جدول (8) متغير الوظيفة

الوظيفة	مدير فرع	رئيس قسم	مراجع داخلي	عضو لجنة مراجعة	محاسب	المجموع
التكرار	6	5	12	11	21	55
النسبة	%11	%10	%21	%20	%38	%100

وفيما يتعلق بالفئة العمرية وحسب الجدول رقم (9) فإن النسبة الأكبر كانت لمن أعمارهم تتراوح بين 30 و40 سنة، بنسبة بلغت (34%)، في حين كانت النسبة الأقل لمن أعمارهم من 50 سنة فأكثر بنسبة بلغت (16%).

جدول (9) متغير الفئة العمرية

العمر	أقل من 30 سنة	من 30 إلى أقل من 40 سنة	من 40 إلى أقل من 50 سنة	من 50 سنة فأكثر	المجموع
التكرار	17	20	11	7	55
النسبة	%28	%34	%22	%16	%100

3.4 قياس ثبات الاستبانة: للتأكد من ثبات البيانات المتحصل عليها من المشاركين وصدقها، تم استخدام معامل الثبات (Alpha Cronbach) والذي يؤكد أن البيانات المتحصل عليها ذات ثبات وموثوقية إذا كان معامل ألفا كرونباخ أكبر من (60%)، كما تم استخدام معامل الصدق الذاتي وذلك بأخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات، والجدول رقم (10) أدناه يوضح ذلك.

جدول رقم (10) قياس ثبات الاستبانة

محاور الدراسة	دور لجان المراجعة	دور المراجعة الداخلية	دور المراجعة الخارجية	جميع محاور الدراسة
عدد الفقرات	8	8	7	23
معامل الثبات	0.995	0.921	0.889	0.954
معامل الصدق	0.997	0.959	0.942	0.976

4.4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

في هذا الجزء سنقوم بالتعرف على إجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الاستبيان والتي تم الحصول عليها بالاستناد إلى دراسة كل من (الغريب، 2024) و(باناصر والصائغ، 2020) مع إجراء بعض التعديلات في بعض الفقرات بما يتناسب وطبيعة الدراسة الحالية، وسنبين النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات كل محور من المحاور الثلاث للاستبيان.

1.4.4 إجابات المشاركين حول آلية لجان المراجعة:

جدول رقم (11) إجابات المشاركين حول آلية لجان المراجعة

العبـــارة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
تعمل لجنة المراجعة مع الإدارة في اختيار السياسات الملائمة للتقارير المالية	0.645	4.045	3	0.81	مرتفعة
تعمل لجنة المراجعة على تقديم تقارير دورية للإدارة	0.757	4.018	5	0.80	مرتفعة
تساهم لجنة المراجعة في تحسين نظام الرقابة الداخلية بالمصرف	0.787	4.136	1	0.83	مرتفعة
تقوم لجنة المراجعة بمراجعة تقديرات الإدارة وتقاريرها، ومدى ملاءمتها لمستخدمي البيانات المالية	0.792	3.036	7	0.61	متوسطة
تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من كفاية الإفصاح في التقارير المالية	0.711	4.109	2	0.82	مرتفعة
تقوم لجنة المراجعة بمراجعة السياسات المحاسبية والتغيرات التي تحدث عليها	0.881	4.036	4	0.81	مرتفعة
تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق مع المراجع الداخلي والخارجي والإدارة	0.932	3.018	8	0.60	متوسطة
تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المصرف يتابع ويواكب التطورات في المبادئ والمعايير المحاسبية	0.990	3.981	6	0.80	مرتفعة
الوســـــط الحســـابي العـــام			3.802		

يبين الجدول رقم (11) أن المتوسط العام لعبارات هذا المحور بلغ (3.802)، ما يعني أن المشاركين في الدراسة يوافقون على أن للجنة المراجعة دورا في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وذلك من حيث مساهمة لجنة المراجعة في تحسين نظام الرقابة الداخلية، ودورها في تقديم تقارير دورية للإدارة، وكذلك دورها في التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية، ومراجعة السياسات المحاسبية والتغيرات التي تطرأ عليها، وقيامها

بالتنسيق والتواصل مع المراجع الداخلي والخارجي ومع مجلس الإدارة، وتراوحت نسب هذا المحور بين (60%) و (83%)، كما أن المتوسطات الخاصة بفقرات هذا المحور كانت بين (3.018) و (4.163).

2.4.4 إجابات المشاركين حول آلية المراجعة الداخلية:

جدول رقم (12) إجابات المشاركين حول آلية المراجعة الداخلية

العبـــارة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
يعمل المراجع الداخلي على تطوير نظام الرقابة الداخلية بالمصرف وبالتالي المساهمة في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية	0.757	4.018	5	0.80	مرتفعة
يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من مدى التزام المصرف بتطبيق آليات الحوكمة	0.804	3.981	6	0.79	مرتفعة
يمتلك المراجع الداخلي المعرفة والدراية الكافية بمعايير المحاسبة والمراجعة	0.722	4.181	2	0.84	مرتفعة
يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من مدى توافق السياسات المحاسبية مع الخطط الموضوعة	0.790	4.072	4	0.81	مرتفعة
يقوم المراجع الداخلي بأداء مهامه داخل المصرف بكل حيادية، ودون أي ضغوطات	0.741	4.072	3	0.81	مرتفعة
يسعى المراجع الداخلي إلى التأكد من أن البيانات التي تقدمها الإدارة تتسم بالجودة والمصداقية	0.590	4.200	1	0.84	مرتفعة
يقوم المراجع الداخلي بدور فعال في تقييم وإدارة المخاطر	0.803	3.945	7	0.79	مرتفعة
يكون للمراجع الداخلي كل الإمكانيات التي يحتاجها والتي تمكنه من أداء كل واجباته	0.911	3.854	8	0.77	مرتفعة
الوســط الحسـابي العــام		4.040			

يبين الجدول رقم (12) أن المتوسط العام لإجابات المشاركين حول آلية المراجعة الداخلية كان (4.040)، ما يعني أن المشاركين في الدراسة يرون أن آلية المراجعة الداخلية تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، فهم يرون أن المراجع الداخلي يعمل على تطوير نظام الرقابة الداخلية، والتأكد من التزام المصرف بتطبيق آليات ومبادئ الحوكمة الأمر الذي يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وأيضا دوره في التأكد من أن البيانات التي تقدمها الإدارة تتسم بالجودة والمصداقية، وأنه يتمتع بكل الإمكانيات التي يحتاجها للقيام بدوره على أكمل وجه، وتراوحت نسبب هذا المحور بين (77%) و (84%)، كما كانت متوسطات هذا المحور بين (4.200) و (3.854).

3.4.4 إجابات المشاركين حول آلية المراجعة الخارجية:

جدول رقم (13) إجابات المشاركين حول آلية المراجعة الخارجية

العبـارة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
يقوم المراجع الخارجي بتقييم ودراسة نظم الرقابة الداخلية ويقدم الملاحظات حول نقاط الضعف فيها	0.669	4.181	3	0.84	مرتفعة
يقوم المراجع الخارجي بإبداء رأيه الفني حول القوائم المالية بدون أي تحيز أو ضغوط	0.712	4.218	1	0.84	مرتفعة
يتواصل المراجع الخارجي مع المراجع الداخلي ومع لجنة المراجعة بالمصرف	0.878	4.072	6	0.81	مرتفعة
يتمتع المراجع الخارجي بدعم لجنة المراجعة بالمصرف	0.669	4.181	3	0.84	مرتفعة
يعمل المراجع الخارجي على تقديم تقارير دورية عن أداء الإدارة، والتي تتسم بالإفصاح والشفافية	0.660	4.163	5	0.83	مرتفعة
يقوم المراجع الخارجي بالتحقق من الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية	0.649	4.200	2	0.84	مرتفعة
يعمل المراجع الخارجي على التأكد من أن التقارير التي تقدمها الإدارة تتسم بالإفصاح الكافي عن الأحداث الجوهرية	0.790	4.072	7	0.81	مرتفعة
الوسـط الحسابي العـام		4.155			

وبالنظر إلى مخرجات الجدول رقم (13) نجد أن المتوسط العام لإجابات المشاركين حول آلية المراجعة الخارجية كان (4.155) ما يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن آلية المراجعة الخارجية تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث جاءت عبارة (يقوم المراجع الخارجي بإبداء رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية بكل حيادية وبدون أي تحيز) في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، بنسبة بلغت (84%) وبمتوسط حسابي بلغ (4.218)، ثم جاءت عبارة (يقوم المراجع الخارجي بالتحقق من الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية) في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية بنسبة بلغت (84%) وبمتوسط بلغ (4.200)، وبشكل عام فإن المتوسط الحسابي لكل فقرات هذا المحور كانت أكبر من (4)، والنسب المئوية لها كانت كلها أكبر من 80%.

5.4 نتائج الإحصاء الاستنتاجي:

1.5.4 اختبار التوزيع الطبيعي:

للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا تم استخدام اختبار (Kolmogorov–Smirnov) وحيث أن كل قيم مستوى الدلالة (sig) لجميع محاور الدراسة كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، لذلك تم استخدام الاختبارات اللامعلمية لاختبار فرضيات الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (14) نتائج اختبار (Kolmogorov Smirnov)

المحور	لجنة المراجعة	المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
SIG	0.000	0.003	0.001

2.5.4 اختبار فرضيات الدراسة:

بعد أن قمنا بتحليل إجابات المشاركين حول دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، سنقوم الآن باستخدام الإحصاء الاستنتاجي لاستنتاج خصائص المجتمع من خصائص العينة التي سحبت منه، وبما أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي كما بينا سابقا فإن الباحث اعتمد اختبار (Wilcoxon Signed Rank) لاختبار فرضيات الدراسة.

ولاختبار فرضيات الدراسة تم صياغة فرض العدم (H_0) والذي يشير إلى أن متوسط المجتمع يساوي المتوسط المفترض في هذه الدراسة وهو (3) ويعبر عنه إحصائيا كما يلي: $H_0 : \mu = 3$

في حين يشير الفرض البديل (H_1) إلى أن متوسط المجتمع أكبر من المتوسط المفترض في هذه الدراسة وهو (3) ويعبر عنه إحصائيا كما يلي: $H_1 : \mu > 3$

وتم صياغة الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

" يوجد للآليات المحاسبية لحوكمة الشركات دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "

الفرضية الصفرية (H_0):"لا يوجد دور للآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية".

الفرضية البديلة (H_1): "يوجد دور للآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية".

وسيتم اختبار الفرضية الرئيسية عن طريق اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** إن آلية لجان المراجعة تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

وتم صياغة هذه الفرضية في شكل فرضية صفرية وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): إن آلية لجان المراجعة لا تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الفرضية البديلة (H_1): إن آلية لجان المراجعة تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** إن آلية المراجعة الداخلية تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

وتم صياغة هذه الفرضية في شكل فرضية صفرية وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): إن آلية المراجعة الداخلية لا تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الفرضية البديلة (H_1): إن آلية المراجعة الداخلية تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** إن آلية المراجعة الخارجية تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

وتم صياغة هذه الفرضية في شكل فرضية صفرية وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): إن آلية المراجعة الخارجية لا تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الفرضية البديلة (H_1): إن آلية المراجعة الخارجية تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

وبإلقاء نظرة على نتائج الجدول (15) وبعد إجراء اختبار (Wilcoxon Signed Rank) للفرضيات الفرعية الثلاث، يتضح أن المتوسط المرجح للمحاور الثلاث للدراسة كان أكبر من (3) وهو المتوسط المعتمد في الدراسة، وكانت القيم الاحتمالية المشاهدة (Sig-Value=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المفترض وهو (α= 0.05) وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية لكل فرضية فرعية، وقبول الفرضية البديلة لكل منها، أي أنه:

"يوجد دور للجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية""

"يوجد دور للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية"

"يوجد دور للمراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية"

وبناء عليه سيتم رفض الفرضية الصفرية للفرضية الرئيسية والتي تنص على أنه "لا يوجد للآليات المحاسبية لحوكمة الشركات دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ويتم قبول الفرضية البديلة، أي أنه:

" يوجد للآليات المحاسبية لحوكمة الشركات دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "

جدول رقم (15)

نتائج اختبار Wilcoxon Signed Rank) لاختبار فرضيات الدراسة

المحور	دور لجان المراجعة	دور المراجعة الداخلية	دور المراجعة الخارجية
المتوسط المرجح	3.802	4.040	4.155
القيمة الاحتمالية P-VALUE	0.000	0.000	0.000
القرار	قبول الفرضية البديلة	قبول الفرضية البديلة	قبول الفرضية البديلة

6.4 تحليل الفروقات المعنوية بين إجابات طرفي مجتمع الدراسة:

لتجنب تحيز نتائج الدراسة، تم تصنيف المشاركين في الدراسة إلى فئتين، الأولى تمثلت في موظفي المصارف التجارية، والثانية تمثلت في مراجعي ديوان المحاسبة فرع بنغازي، فالأولى تعتبر جهات داخلية (من داخل القطاع المصرفي)، والثانية اعتبرت جهات خارجية.

ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة الفرضية الرئيسية الثانية لهذه الدراسة كما يلي:

" توجد فروقات معنوية بين إجابات طرفي مجتمع الدراسة تعزى إلى جهة عمل المشارك "

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0):" لا توجد فروقات معنوية بين إجابات طرفي مجتمع الدراسة تعزى إلى جهة عمل المشارك ".

الفرضية البديلة (H_1) :"توجد فروقات معنوية بين إجابات طرفي مجتمع الدراسة تعزى إلى جهة عمل المشارك ".

ولاختبار هذه الفرضية، وحيث أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، تم استخدام الاختبار اللامعلمي مان ويتني (Mann– Whitney)، والذي أظهر أن القيمة المشاهدة هي (0.009)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، أن أنه:

" توجد فروقات معنوية بين إجابات طرفي مجتمع الدراسة تعزى إلى جهة عمل المشارك ".

وهذه الفروق المتحصل عليها هي لصالح مراجعي ديوان المحاسبة، حيث كان متوسط الرتب لهذه الفئة (36.5) وهو أعلى من متوسط الرتب للفئة الأولي (موظفو المصارف التجارية) والذي كان (24.5)، ويمكن تفسير ذلك على أن مراجعي ديوان المحاسبة بحكم طبيعة عملهم الرقابي المستقل تماما عن أي جهة، فهم لديهم رؤية أشمل لنتائج تطبيق هذه الآليات في مصارف ومؤسسات مالية متعددة، وبالتالي فهم لديهم القدرة والمعرفة والدراية لتقييم الآليات المحاسبية للحوكمة ودورها في الحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة.

جدول رقم (16)

اختبار (Mann- Whitney) لتحليل الفروقات بين إجابات طرفي مجتمع الدراسة

Test Statistics[b]	
Mann-Whitney U	0.000
Wilcoxon w	15.000
Asymp. Sig. (2-tailed)	**0.009**
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	0.008[a]

7.4 نتائج وتوصيات الدراسة:

1.7.4 النتائج: بعد اختبار فرضيات الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج هي:

1- يوجد دور للآليات المحاسبية لحوكمة الشركات (لجان المراجعة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية)، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، إلا أن هذا الدور لا يتأتى إلا بتفعيل دور هذه الآليات بشكل واضح، فبتفعيل دور هذه الآليات تزداد الثقة في التقارير المالية، وترتفع درجة الاعتماد عليها، كونها آليات رقابية تضمن دقة وسلامة البيانات المالية التي تصدرها المؤسسات المالية.

2- تعتبر آلية لجان المراجعة من أهم الآليات المحاسبية في المؤسسات المالية، لما لها من دور فعال وهام يتمثل في الربط والتنسيق بين الإدارة والمراجعة الداخلية والخارجية، وضمان استقلالية المراجعين الداخلي والخارجي، ومتابعة أعمالهم، وكذلك الإشراف والرقابة على التقارير المالية التي تصدرها الإدارة، وتقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية، وضمان قيام جميع الأطراف بأدوارهم على أكمل وجه.

3- تساهم المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك عن طريق التأكد من إجراءات الرقابة الداخلية، وتوضيح نقاط الضعف فيها ومعالجتها، وضمان تنفيذ السياسات الإدارية والمالية الموضوعة، ومدى توافقها مع الأهداف المرسومة من قبل الإدارة، والتي يجب أن تتسم بالشفافية والوضوح.

4- للمراجعة الخارجية دور هام في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، بشرط ضمان استقلالية المراجع الخارجي بشكل كامل، والتزامه بآداب وسلوك مهنة المراجعة، وأن يتابع ويناقش الإدارة في كل العمليات

الجوهرية المؤثرة على القوائم المالية، وأن يضمن الإفصاح والشفافية عن كل هذه العمليات، مع ضرورة التواصل والتنسيق مع لجنة المراجعة والمراجع الداخلي، والإدارة لضمان الحصول على أفضل النتائج.

2.7.4 التوصيات:

1- ضرورة قيام مصرف ليبيا المركزي بمتابعة أداء المصارف التجارية بشكل دوري، وتشكيل لجان تابعة له تكون مهمتها تقديم تقارير دورية للتأكد من مدى التزام هذه المصارف بتفعيل آليات الحوكمة، وتطبيق دليل الحوكمة للقطاع المصرفي، وتحفيز وتشجيع المصارف الملتزمة به، وتشديد العقوبات على المصارف المخالفة.

2- على إدارات المصارف القيام بالمزيد من الدورات والندوات لموظفيها، للتعريف بطرق التصدي لكل أوجه التلاعب المحاسبي، ونشر مفهوم الرقابة الذاتية بين الموظفين.

3- على الجهات التشريعية في الدولة العمل على تطوير القوانين والتشريعات لمعالجة الثغرات في التشريعات الحالية، والتي يمكن أن تستغل للتلاعب وتضليل المستفيدين من التقارير المالية، وسن قوانين رادعة لكل المخالفين لهذه التشريعات.

المراجـــع

أولا المراجع العربية:

الكتب:

1- حماد، طارق عبد العال (2011) المحاسبة الابتكارية، الدار الجامعية، الاسكندرية،2011، مصر.

2- خالد، راغب الخطيب (2012) مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها، حالة الأردن ومصر، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

3- سليمان، محمد مصطفى، (2006) حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي، دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

4- الربيعي، حاكم محسن. راضي، حمد عبد الحسين (2018) حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

الدوريات والمجلات العلمية:

5- باناصر، لميس جميل، الصائغ، مها فيصل، دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركات قطاع الاتصالات بمدينة الرياض، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 4، العدد 15، ديسمبر (2020).

6- بن يوسف، خلف الله، كمال، زيتوني، كمال (2019) دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 14، العدد 1، ص 185 – 216، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

7- جريرة، طلال سليمان، الحياصات، حمدان محمد، والبشتاوي، سليمان حسين (2015) أثر الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، من وجهتي نظر الشركات المساهمة الصناعية العامة في الأردن، ومدققي الحسابات الخارجيين. مجلة إدارة الأعمال الأردنية، مجلد 11، العدد 2، 317 – 347.

8- جموعي، عمر، براهمي، فوزية، والسعيدي سعدية (2022) أثر آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، رؤية مهنية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 13، العدد 1، ص 137-154.

9- رحيش، سعيدة. ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركة انرون: من الازدهار إلى الانهيار. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 481-492.

10- العبيدي، عادل، الدرباق، أمين، الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية الليبية، دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا أنموذجا) 11-12- نوفمبر، 2019.

11- العجيلي، إيمان سالم (2023) دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة ميدانية من وجهة نظر أكاديميي ومهنيي مدينة مصراتة الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 10، العدد 1، ص 39-60.

12- الغريب، رمضان أبو عجيلة، دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في مدينة الزاوية الليبية، مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية، العدد 9، مارس 2024، ص 27-53.

13- قمان، عمر، طحاح، فضيلة (2021) دور آليات الحوكمة المؤسسية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة تحليلية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، ص 497-518.

14- المعتاز، إحسان إقبال (2008) مقالة بعنوان "أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها، انهيار شركة انرون والدروس المستفادة" جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

النسر، عبد الكريم ساسي، حورية مفتاح دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات المالية، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 18، إبريل 2022.

15- نصيرة، بلال، عمر، عطا الله (2022) دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة ميدانية ببعض الشركات المسعرة في بورصة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 7، العدد 1.

الرسائل العلمية:

16- أبو العطا، نرمين نبيل، (2006) حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال المصري، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة.

17- الآغا، عماد سليم (2011) دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، مذكرة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

18- بن محمد، أنفال (2017) دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر عينة من المراجعين الداخليين والخارجيين بولاية بسكرة، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

19- بو خمادة، وليد علي (2014) المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة المصارف، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة العربية الألمانية للعلوم والتكنولوجيا.

20- حسناء، بوزور، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر (2020-2021).

21- سناده، محمد عبد الله، وإبراهيم، الهادي آدم (2017) دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي ومكاتب المراجعة بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

المراجع الأجنبية:

22-Amat, O, Blake, J., & Dowds, J. (1999). Creative accounting. London, UK: Financial Times Management.

23-Mulford, C. W, and Comiskey, E, (2002), The Financial Numbers Game: Detecting, Creative Accounting Practices, John Wiely & Sons, Inc, USA.

24-Smith, S, Heitger, L, and Crumbly, L, (2015) " Forensic and Investigative Accounting" 7th edition, Wolters Kluwer, Philadelphia, USA.